السياسة الأمريكية حيال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية

(دراسة في تاريخ الاقتصاد السياسي)

The American Policy towards the Social Market Economy in the West Germany after the World War II
A study in the history of Policy Economic

أ.م.د.بشرى طايس عبد المؤمن، الجامعة المستنصرية – العراق

البريد الإلكتروني: bushratias@gmail.com

رقم الهاتف: 9647703940319+

الملخص العربي:

هيئ عداء المنظومتين الراسمالية تحت الزعامة الامريكية والشيوعية تحت الزعامة السوفيتية المجال لالمانيا الواقعة في دائرة سيطرة المنظومتين منذ عام 1945 الى استعادة مكانتها كقوة اقتصادية تجلت اول خطواتها عبر وضع البرنامج الاصلاحي اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا الغربية عام 1948 الذي مهد الى اخراجها من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال، وبفضل العمل والارادة والمصالحة الالمانية، فاستطاع الاقتصاد الألماني بناء نفسه، وحمل البرنامج في طياته أصلاح ليس مالي وصناعي فحسب بل أصلاح في مستوى معيشة الفرد الألماني الذي كان يعاني من تبعات الحرب وسياسة المحتل، وهذا جوهر البناء الاقتصادي والتقدم في أي بلد، وان كانت هناك محفزات لهذا الإصلاح فالتوترات الدولية وحالة الصراع التنافسي بين منظومتان متناقضتين في الايديولوجية الاقتصادية، وعدائيتين، دفع كل ذلك بشكل كبير في تغيير سياسة الاحتلال، لان ألمانيا ساحة الاختبار بين المنظومتين، وخلال الحرب الكورية (1950–1953) استفاد الألمان من هذا الصراع لكي يسوقوه إلى تطوير اقتصادهم

عبر تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي عام 1951، والخروج من تسلط المحتل بنجاح عندما جنت ثماره في دفع قوى الاحتلال الى قبول الالمان في المجتمع الدولي. وما دعم ذلك الادارة الأمريكية التي جعلت من مشاريع المساعدات لانعاش أوربا بمثابة المعجزة الاقتصادية ومن خلال دعم اقتصاد السوق في ألمانيا الغربية واقتصاديات الأوربية الاخرى لتحقق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وعبر تسخير صراع المنظومتين وسياسة المواجهة مع السوفيت في خدمة ذلك. وبعد زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أوربا وما خلفه من تضخم مالي واقتصادي اضطرت ألمانيا الغربية إلى نهج سياسة السوق الحر على اثر اقامة السوق الأوربية برعاية أمريكية، وتبتعد عن برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي بعد عام 1957 في سياستها الاقتصادية، مع ذلك ظلت محتفظة باقتصاد قوي ومتصدرة الاقتصاد الاوربي.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد السوق الاجتماعي – لودفيغ ايرهارد– الاقتصاد الألماني –السياسة الامريكية

Abstract

The Second World War and the occupation of Germany by the four powers left difficult economic and social crises, and with the increase in enmity between the capitalist regimes led by the United States of American and the communist regimes led by the Soviet Union since 1947. the capitalist powers began to ease industrial restrictions to improve the economy in West Germany to prevent the tide of Soviet communism. and although the West German elite set its reform program in the Social Market Economy in 1948 but its results did not appear until 1951 after the international tension in the Korean War (1950- 1953), German industrial restrictions were cancel by the Western Allies and this led to the growth acceleration of the German economy and as a result led to rise in the standard of living .

The program implementation continued until 1957 since the German government adopted the free market system in its economic policy as per requirements the establishment of the European Common Market, and

after the tension between the two systems eased according to what was known policy of peaceful coexistence.

Key Words : The Social Market Economy- Ludwig Erhard - the German economy- the American Policy

المقدمـة :

على مر الأزمنة تواجه المجتمعات البشرية أزمات ومتغيرات تفرض تجارب صعبة ومريرة، وتحتاج إلى مراجعة دقيقة للخروج من الانتكاسات، وأساس بناء المجتمعات يكون في السير وفق المسار الصحيح، وليس في مخرجات تعمق الانتكاس، وترهق المجتمع وتضعفه. وفي الحالة الألمانية نجد ذلك فخرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مدمرة في البنية التحتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، ومهزومة، وواقعة تحت احتلال اربع قوى متعارضة إيديولوجياً (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ذات التوجه الرأسمالي تحت قرار أمريكي، والاتحاد السوفيتي ذات التوجه الشيوعي)، ولم تنساق المانيا إلى اتباع سياسة هزيلة تحت رحمة تلك القوى بل وسط أزماتها كانت تحاول ان تنهض وتستغل الفرص لتستعيد عافيتها ومكانتها، ولم تستخدم مقاومة سياسة المحتل كأسلوب، بل بالعودة وبقوة في بناء قوتها عبر اقتصاد قوي مستقر لان ذلك جوهر بناء المجتمعات.

واهم ما ميز الاقتصاد الألماني نهوضه السريع خلال مدة قصيرة كرائد اقتصادي بارز منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي إلى الان راجع إلى التحركات الاقتصادية الألمانية، فمن خلال برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي عام 1948 استطاع الاقتصاد الألماني بناء نفسه، وحمل البرنامج في طياته أصلاح ليس مالي وصناعي فحسب بل أصلاح في مستوى معيشة الفرد الألماني الذي كان يعاني من تبعات الحرب وسياسة المحتل، وهذا جوهر البناء الاقتصادي والتقدم في أي بلد، وان كانت هناك محفزات لهذا الإصلاح فالتوترات الدولية وحالة الصراع التنافسي بين منظومتان متناقضتين في الايديولوجية الاقتصادية، وعدائيتين، دفع كل ذلك بشكل كبير في تغيير سياسة الاحتلال، لان ألمانيا ساحة الاختبار بين المنظومتين، وحرص الولايات

المتحدة الأمريكية ان تكون لاعب رئيسي في أوربا، ومن خلال جعل ألمانيا الغربية جبهة المواجهة الأوربية مع السوفيت، واستفاد الألمان من هذا الصراع لكي يسوقوه إلى تطوير اقتصادهم والخروج من تسلط المحتل بنجاح. وكجزء من سياسة المواجهة جعلت الادارة الأمريكية من مشاريع المساعدات لانعاش أوربا بمثابة المعجزة الاقتصادية لنهوض اقتصاد السوق في ألمانيا الغربية واقتصاديات الأوربية الاخرى لتحقق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية مسخرة صراع المنظومتين في ذلك. واتضح الامر جليا بعد زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أوربا وما خلفه من تضخم مالي واقتصادي اضطرت ألمانيا الغربية إلى نهج سياسة السوق الحر على اثر اقامة السوق الأوربية برعاية أمريكية، وتبتعد عن برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي بعد عام 1957 في سياستها الاقتصادية، مع ذلك ظلت محتفظة باقتصاد قوي ومتصدرة الاقتصاد الاوربي.

وفي ضوء هذا وقع الاختيار على البحث الموسوم (السياسة الأمريكية حيال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا الغربية) (بعد الحرب العالمية الثانية). وهدف الدراسة، التعرف على طبيعة الاقتصاد الألماني في سنوات احتلال القوى الاربع لالمانيا بعد عام 1945، وما الظروف وراء تغيير السياسة الاقتصادية الأمريكية المتبعة في ألمانيا الغربية بعد عام 1948، وأثرها في الاقتصاد الألماني الذي نهج اقتصاد السوق الاجتماعي مابين عامي(1948– 1957)، (ولم يعتمد هذا الاطار الزمني في البحث، لتأثر الاقتصاد الالماني بسياسة البرنامج حتى خلال عقد الستينيات من القرن الماضي).

اما فرضية الدراسة، التعرف على الدوافع وراء تغيير سياسة الاحتلال الغربي في ألمانيا وعلاقة الاحتلال السوفيتي في ألمانيا الشرقية بذلك، وبرنامج اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقاته مابين عامي(1948– 1957)، وما موقف إدارة الاحتلال الأمريكي منه، واثر التوترات الدولية على السياسة الأمريكية في ألمانيا وانعكاسها على الإنتاج الصناعي الألماني الغربي وإثرها على البرنامج.

ومنهجية الدراسة، اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي في توضيح الوضع الألماني الاقتصادي تحت الاحتلال، والاجراءات الأمريكية لتخفيف القيود المفروضة على ألمانيا الغربية بهدف عدم انجرافها إلى اللمنظومة الشيوعية التي قد تسبب بخسارة المكاسب الامريكية في أوربا، وما جعلها

تتقبل الإصلاح الاقتصادي في ألمانيا بجميع اشكاله ضمن برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي، بما كان ينصب في مصلحة ألمانيا ومصلحتها على السواء وبحكم أزمة التوتر بين منظومتها الرأسمالية ومنظومة السوفيت الشيوعية.

*** اقتصاد السوق الاجتماعي:**

نظام اقتصادي رأسمالي تبنى اقتصاد السوق لكنه رفض الشكل الرأسمالي المطلق (الذي لا يسمح للدولة في التدخل في السوق والاقتصاد مطلقا)، وأيضا رفض النظام الاشتراكي(لأنه نظام اقتصادي منظم حكوميا، وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج). ونظام السوق الاجتماعي جمع القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة على أساس التنافس الاقتصادي مع ضوابط حكومية تجعل المنافسة عادلة من خلال تقليل التضخم، وخفض معدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية (حماية العمال صحيا، ومن التسريح، وإلغاء العقود). يمكن القول انه نظام مزدوج جمع في بعض خصائصه ما بين الرأسمالية والاشتراكية، في إيجاد توازن نسبي بين الاستثمار والاستهلاك, وإضفاء طابعا أكثر اجتماعية على حركة السوق، في الجمع بين كفاءة السوق والعدالة الاجتماعية. (مرزوق، (6-كانون الاول-2005)، ص4-6)

وترجع هذه الأطروحات إلى محاولات لإيجاد مخرج للمعضلات الاقتصادية في النظام الشمولي، وانتشرت بما عرف بالليبرالية الجديدة في ألمانيا منذ عام 1938ومن أبرز مناصريها ما طرحه الاقتصادي الألماني والتر يوكين Walter Eucken (1891-1950) من مدرسة فرايبورغ الاقتصادية الذي طرح فكرة السوق الحر الرأسمالي مع وجود بنك مركزي مستقل عن الحكومة المركزية يعمل وفق سياسة نقدية لضمان استقرار الأسعار. ورفضه الرأسمالية المطلقة أو اقتصاد تحت سيطرة الدولة، واجهت نظريته انتقاد وعدت أفكار غريبة متطرفة جدا في تلك الأعوام.

لكن مجرى الامور بعد الحرب العالمية الثانية وفرض القوى الاربع نظام الاحتلال على ألمانيا، اخذ الواقع الاقتصـــادي والاجتماعي المدمر يبحث عن حلول من اجل أخراج ألمانيا من ذلك، وتشـكلت منظومة فكرية متأثرة بالصـراع الايدولوجي بين الرأسـمالية وبين الشـيوعية وخضـعت ألمانيا في القطاع الغربي إلى اقتصـاد السـوق الحر الراسـمالي في مواجهة اقتصـاد التخطيط المركزي الموجه السـائد في دول الدائرة في الفلك السـوفيتي. (دياب، 2011, ص44).

وأول من طرح فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا الاقتصادي السياسي الفريد مولر ارماك Alfred Müller Armack (1901–1978) في كتابه (الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق) عام 1946، وفق مبدأ اقتصادي جمع بين الحرية في السوق والتوازن الاجتماعي في ظل الرأسمالية.(Klaus, 2006, p4.) وفلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي مأخوذة من **النظرة الاقتصادية الكينزية**[*]، البريطانية، الهادفة إلى بعث القدرة على الحياة في النظام الرأسمالي عن طريق الاقتصاد المنظم من قبل الدولة، والتي لاقت معارضة من الرأسماليين الكلاسيكيين الرافضين لأي تدخل من الدولة في الحياة الاقتصادية، لان هذا التطبيق تنتهجه الأنظمة الاشتراكية

[*] ترجع تسمية النظرية إلى جون مينارد كينز John Maynard Keynes(1883–1946)، الخبير الاقتصادي البريطاني، الذي عمل في وزارة المالية البريطانية، وشارك مع وفد بلاده في معاهدة فرساي عام 1919 وكان معارضا على طلب مبالغ كبيرة كتعويضات من المانيا، واستقال من الوفد، ونشر ذلك في كتابه (العواقب الاقتصادية للسلام عام 1919)، وصاحب النظرية الاقتصادية (التي تؤمن بأهمية الدولة القوية القادرة على توجيه الاقتصاد الوطني في الاتجاه الصحيح، وضرورة تدخل الدولة لوضع حد للكساد ولإنعاش النشاط الاقتصادي). وعلل اسباب الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وما رافقها من بطالة بسبب اعتماد النظرية الكلاسيكية الرأسمالية المشتقة من نظرية ادم سميث (التي تؤمن ان الاسواق ومنها سوق العمل لابد ان يحقق التوازن على المدى الطويل لان الاجور مرنة وقابلة للانخفاض بالقدر المناسب). بينما رأى كينز ان تحقق التوازن في ظل البطالة والطلب السلعي العامل الحاسم في الوضع الاقتصادي، وأي تردي اقتصادي يحتاج الى تنظيم آلية عمل السوق، ولذلك لا مانع من تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق العام في وقت الكساد، وتقلصه في وقت الاستقرار، ويجري بواسطة القروض، وأول تطبيقاته كان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 لمعالجة أزمتها الاقتصادية. (محمد دياب، 2011، ص 56.)

والشمولية. مما يبدو ان الكينزية كانت مخرج للأنظمة الرأسمالية أوقات الازمات الاقتصادية، فطبقت كمخرج لازمة الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية ما قبل الحرب العالمية الثانية، ووجدت ما بعد الحرب الأرضية للتطبيق في المانيا الاتحادية الغربية. (مرزوق، (6- كانون الاول- 2005)، ص5)

وكان تعرض المانيا إلى ازمة خانقة بسبب تداعيات الحرب والاحتلال، فاستوجبت على المسؤول الاقتصادي في المنطقة الغربية لودفيغ ايرهارد Ludwig Erhard[*]، الميال إلى أطروحات مدرسة فرايبورغ، إلى اعتمد برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي، بهدف حماية حرية الاقتصاد والمنافسة الفعالة الى جانب تعزيز الرخاء والضمان الاجتماعي في (تحديد ساعات العمل، الحد الادنى للاجور، العطل السنوية المدفوعة، نظام التقاعد، وشروط العمل والتسريح)، في الوقت ذاته. ومن اجل الاستفادة من مزايا السوق الحر وفق إلية الحرية في اختيار الوظائف، والتسعير الحر، والمنافسة، والاستفادة من وجود السلع بأسعار زهيدة. مع تجاوز مساوئ السوق الحر في الاحتكار أو ما عرف بالكارتل، وفي اتفاق التجار على الاسعار، والبطالة. (محمد دياب، 2011, ص54) وتجري العملية تحت تدخل الدولة بهدف تنظيم السوق وتامين المواطنين ضد المرض والبطالة عبر شبكة من نظام التأمين الاجتماعي المعروف في المجتمع الألماني منذ إن شرعت قوانين الرعاية الاجتماعية تؤمن للعمال ضد المخاطر الصناعية من اجل خلق مجتمع صناعي حديث في ألمانيا للوصول إلى دولة الرفاهية،

[*] ايرهارد : ولد في مدينة فورت في بافاريا عام 1897، شـــارك في الحرب العالمية الاولى، عمل في منظمة الانشطة الاقتصادية لقطاع المطاعم، له عدد من المنشورات منها مقالة (تمويل ديون الحرب واعادة هيكلتها) عام 1944، ناقش فيها اوضـــاع المانيا بعد ســـقوط النظام النازي، لاقت المقالة اهتماما امريكيا، والف كتاب رفاهية المجتمع، وكان اســتاذ فخري في جامعة ميونيخ، ثم في جامعة بون، وعين مســؤول للمالية في مقاطعة باقاريا في عام 1945، وكان عضو في المؤسسة الاقتصادية الدولية (الليبرالية)Mont Pelerin Society ، ومدير المجلس الاقتصادي عام 1947، وعين وزير اقتصاد (1949-1963)، ونائب مستشار المانيا الغربية (1957-1963)، ثم مستشارها من عام (1963- 1966) حين استقال أثر الركود الاقتصادي في المانيا، وكان عضو في بوندستاغ (البرلمان الالماني) من 1949 إلى وفاته عام 1977.

والتي شرعت منذ عهد حكومة بسمارك عام 1881. ووصفت أطروحته بالرأسمالية الاجتماعية أو رأسمالية الراين. (Grandner,1996, PP.77-107)

*** الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية :**

بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية واحتلال القوى الأربعة لها(احتلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا القطاعات الغربية وأجزاء من العاصمة برلين، مع احتلال الاتحاد السوفيتي القطاع الشرقي وبرلين)، واتفقوا على جعلها امة رعوية، وعانت الأمة الألمانية المقسمة من صعوبات وازمات جراء سياسة انتقام تلك القوى الموجهة ضدها وفي المقدمة تدمير البنية التحتية، فدمرت ثلث المانيا بالكامل، وتحديدا المدن الكبرى تم تسوية نصف مساكنها بالأرض، و25% من مساحة البلاد اقتطعت الى بولندا وروسيا وفرنسا، وتدمير السكك الحديدية والطرق، ومعها انخفضت المساكن الى 20%، والإنتاج الغذائي الى النصف، وخسائر بشرية ما بين قتيل واسير وجريح تتراوح اعمارهم مابين (18- 35) عاما[*]، الى جانب ازمة اقتصادية شلت الحياة الالمانية منها تحديد الاستهلاك الغذائي للفرد ما بين (1000- 1500) سعرة حرارية باليوم مما ادى إلى تضرر الوضع ألمعاشي بشكل كبير، وانتشار السوق السوداء، فضلا عن إلزام المانيا دفع التعويضات الكبيرة التي كانت من شروط استسلام المانيا وعقد الصلح التي فرضتها القوى المنتصرة عليها في أيار 1945، مع فرض شروط منها دفع 1.1 مليار دولار سنويا الى عام 1972 كقيمة للتعويضات مناصفة بين

[*] اختلفت المصادر في تقدير عدد خسائر الألمان البشرية بين قتيل ومفقود، وقدرت بين 3- 5 مليون قتيل عسكري وقرابة 4 مليون قتيل مدني، ووقوع 11 مليون في الأسر منهم 6 ملايين عملوا كسخرة في المعسكرات السوفيتية حتى عام 1948، وارسل الحلفاء الغربيون ملايين من الاسرى الالمان للعمل سخرة في إعادة البناء والإصلاح ما خربته الحرب الى كل من بريطانيا وفرنسا وبولندا، وشرد 12 مليون ألماني في مناطق شرق اوربا، إضافة إلى وجود 8 ملايين معتقل منهم 3 ملايين معتقل لدى السوفيت واحتفظوا بهم إلى عام 1956، و750 الف معتقل في فرنسا و400 الف معتقل في بريطانيا و10 الف معتقل في بلجيكا ، مع حصول فرنسا مليون اسير ألماني كهدية من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

الأمريكان والسوفيت. وفي اذار 1946 تم وضع خطة اقتصادية من قبل سلطات الاحتلال، وحل الجيش نهائيا، مع انهيار للصناعات والمطارات والموانئ الالمانية، مع فرض قيود على الانتاج الصناعي تحديدا الصلب والفحم مصدري الطاقة والصناعة الالمانية، فخفض إنتاج الحديد الالماني الى الربع، مع خفض في سعر الفحم ثروة المانيا الكبرى الى 30 دولار للطن منها 8 دولارات كتعويضات الى فرنسا، حتى بلغ خسارة المانيا من الفحم 7 مليارات دولار في عامين. (Brown,1947, PP.62-93)

ومع الانهيار الاقتصادي الالماني والتدهور السريع في قيمة مارك الرايخ الالماني، وفي القوة الشرائية، مع ضياع ثقة الناس بهذه العملة لعدم وجود ضوابط على الاسعار، سبب ذلك ارتفاع متواصل في اسعار السلع والخدمات مما دفع الى طرح المزيد من العملة، وهذه السياسة النقدية المضطربة ادت الى زيادة في كمية السيولة النقدية بشكل كبير قياسا الى البضائع والخدمات المعروضة في ألمانيا، مما افقد العملة وظيفتها كاداة للمبادلة والعودة إلى نظام المقايضة في التعامل والتي جعلت من سجائر الأمريكية بمثابة العملة.(Tipton,2003,P.148)

وأبقى الحلفاء الغربيون على السياسة الاقتصادية النازية بدون تغيير منها ضوابط (الاسعار والايجارات والاجور) وفق نظام التحكم في الإيجارات المطبق منذ عام 1919، مع تخوف المستثمرين من مصادرة استثماراتهم في المستقبل، ومع ان الإنتاج الألماني سجل معدلات مرتفعة عام 1945 لكن توقف عام 1946 لوقوعه في شباك الخلاف بين السوفيت والغرب حول إيجاد سياسة موحدة متفق عليها حول المانيا، ورفض السوفيت الدمج الاقتصادي لمناطق الالمانية تحت مبرر لتسدد التعويضات التي بعهدتها، لذا اصبح نظام النقل، الذي اعتمد عليه في صادرات المنتجات الصناعية الالمانية، خردة، على الرغم من ان 70% من وسائل النقل قابلة للاصلاح الا ان عمليات التفكيك وتحديدا شبكة السكك الحديدية، وفضلا عن تهريب البعض الاخر، تسبب في خفض الانتاج الصناعي الى50 % عن مستواه ما قبل 1938، وان 48 مليون فرد من اصل 64.2 مليون نسمة من الالمان كانوا يفتقرون إلى الغذاء ممن كانوا يعيشون في القطاعات الغربية الصناعية المعزولة عن مناطق انتاج الحبوب في القطاع الشرقي

الزراعي، وكان 20 مليون شـخص منهم يعتمدون على الواردات الغذائية الأمريكية الشـحيحة، بسبب تدهور الانتاج الزراعي الالماني، على الرغم من رفع الانتاج الصناعي لمنطقتي الاحتلال الامريكي – البريطاني إلى حد انتاج عام 1936، مع تخفيض عدد المصـانع المقرر تفكيكها في تشرين الاول 1946 بما كان يخدم سياسة دفع التعويضات، وليس من اجل النهوض بالواقع الالماني الذي أصـابته مجاعة، كانت في شـتاء 1947 أصـعبها، اذ خلفت احتجاجات كانت اشـدها في مدينة كريفيلد في وسـتفاليا شـمال الراين في آذار 1947. (Brown,1947, PP.103-104)

ومع هذه الازمة الاقتصـادية الاجتماعية، انتقى الامريكان، وبتأييد من حلفائهم، كفاءات ألمانية ذات توجه رأسـمالي لإدارة مجلس المنطقة الغربية الألمانية ومنهم ايرهارد لادارة الشـؤون المالية والاقتصادية الذي قدم عدة حلول لإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي في بلاده، ومنها المشورة في إصـلاح النظام النقدي الألماني إلى الحاكم العسـكري الأمريكي في المانيا عام 1947، وطمأنه بنجاح خطة الإصـلاح والمحافظة على عملة المارك كمخرج للتضـخم المفرط، بجعل حجم العملة متماشـيا مع كمية العملة، وإيجاد توازن بين الكتلة النقدية والسـلع المعروضـة بعد الفجوة بينهما التي سـببت العودة الى نظام المقايضـة. عدها الحاكم العسـكري خطا فادحا معلقا (من غير الممكن إصـلاح نقدي منفصـل في منطقة الاحتلال الأمريكي عن بقية مناطق الحلفاء لان سيضطرهم إلى اصدار عملة خاصة في مناطقهم). لكن عندما اشتدت الأزمة مع السوفيت في ربيع 1947 المتمسـكين بتوحيد ألمانيا سـياسـيا وليس اقتصـاديا، ورفضـهم مشـروع أمريكي لإصـدار عملة موحدة في ألمانيا، ومحاولة الغرب لإيقاف تسـلل العملة الروسـية المطبوعة التي كانت تتدفق بشـكل كبير إلى مناطق ألمانيا الغربية، مع توسـع النشـاط الشـيوعي في المنطقة الشرقية المصاحب إلى الترهل الاقتصادي سيفسح المجال للوصول القوى اليسارية إلى السلطة في المناطق الغربية، وبالنتيجة سيعرض مصلحة الحلفاء هناك إلى الضرر، تحركت الامور في اتجاه الإصـلاح في المانيا، وكانت الخيارات المتاحة تتمثل في تحريك السوق واطلاق القوى الفاعلة فيه للتعويض عن النقص الحاصـل بالمواد الغذائية، وتحرير المواطن من الاعتماد على البطاقة الغذائية، والسعي بشتى الوسائل للحصول على الغذاء والكساء.(النائب، 2003، ص175)

وبعيدا عن تفاهمات القوى الاربع بعد الحرب تحركت الادارة الأمريكية، وبتأييد بريطاني، لإقامة دولة اتحادية، موحدة اقتصاديا في المانيا عبر شمول ألمانيا الغربية بمشروع مارشال لاعادة اعمار اوربا في حزيران 1947، وفي زيادة الإنتاج والاستهلاك، مع السماح بالتجارة الخارجية الألمانية إلى حد يمكن تلبية احتياجاتها دون مساعدة خارجية، وبما يضمن تدفق المال إلى سلطة الاحتلال في الوقت ذاته، وفي الجزء الاخر تسدد المانيا التعويضات، ووصف الامر بمثابة ثورة على النظام الاقتصادي الشمولي. في حين كانت الخارجية السوفيتية تتهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في استعباد ألمانيا من خلال تقديم المساعدات والدعم. ووفق خطة تضمنت استيراد ألمانيا الغربية مليار دولار من المواد الغذائية منها 250 مليون دولار من خلال صادراتها، و750 مليون دولار كمساعدات غذائية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تدريجيا لمدة خمس اعوام، مع وضع القيود والضوابط على الإنتاج الألماني منها استثنيت الذخيرة والطائرات من الإنتاج؛ مع وضع خطة لاصلاح العملة الألمانية رأت سلطة الاحتلال الأمريكي ان لابد من توفير منتجات تستحق الشراء وبصورة أساسية المواد الغذائية، لذا سمح بزيادة الإنتاج الصناعي في منطقة بيزونيا Bizonia للاحتلال الأمريكي- البريطاني في ألمانيا في اب 1947، ووفق ذلك جرت عمليات إصلاح لسكك الحديدية والموانئ وعربات الشحن المتضررة لنقل الفحم من اقليم الرور الخاضع إلى السيطرة الفرنسية، وزاد انتاج الصلب، ومنها استؤنف انتاج ألمانيا، مع دعم السلطة الأمريكية للصناعة الألمانية في مناطق بيزونيا بزيادة الواردات إلى ملياري دولار والتصدير بحوالي ملياري دولار. مع ذلك ظل مستوى المعيشة بدون تحسن لانه ما تم السماح فيه للاستهلاك كان بأدنى مستوى ولا يتجاوز مستوى المعيشة عن مستواها في دول الجوار، لان الأموال ظلت خاضعة للقيود الاحتلال، مع استمرار سياسة التفكيك على حساب الاصلاح.(Brown, 1947, P.105)

جاءت الخطوة التالية باصدار العملة الجديدة لإعطاء استقلالية اقتصادية في مناطق احتلالهم لكي يعرقلوا مساعي السوفيت اقامة حكومة مركزية في ألمانيا، والحد من مدهم الشيوعي. واخذت سلطة الاحتلال الأمريكي بطبع العملة في واشنطن ونيويورك، وفي نيسان 1948وصل 23 الف صندوق من العملة الجديدة إلى مدينة فرانكفورت لتوزع على البنوك التجارية الألمانية التسعة في

القطاعات الغربية، وفي يوم الجمعة 18 حزيران 1948 اعلن رئيس المجلس الاقتصادي الألماني ايرهارد بطرح العملة الجديدة المارك لتحل محل مارك الرايخ بعد يومين في مركز التموين الغذائي[1*]، كما اقر قانون مبادئ الادارة وسياسة الاسعار الخاص بإلغاء ضوابط (الأسعار والإيجارات والأجور)، وأعلن عنه بعد اسابيع بخطوة جريئة في يوم عطلة مكاتب سلطات الاحتلال وبدون أبلاغهم مسبقا حتى لا تبطل السلطات ذلك الإجراء، فضلا عن وضع إصلاحات ضريبية منها ضريبة الدخل لتحد من وطأة ضرائب الدخل المفروضة من الحلفاء المحتلين(المتدرجة لكنها كانت أيضا مرتفعة)، مع مشروع تقديم إعانات للإسكان والبناء بدل من قانون التحكم في الإيجارات السالف الذكر. وأوضح ذلك بتصريحه في 17 تموز(اصلاح العملة اجراء تقني لا يمكن ان يحقق الانتعاش لوحده لكنه الأساس في المتطلبات الأساسية لتنمية المزدهرة)، وقال ايضا(وسيكتب عليه الفشل الكامل اذا كان بعيد عن تغيير المسار الاقتصادي) ,Roesler) 2007).

وكانت أجواء التوتر المتزايدة بين القوتين الغربية والسوفيتية تخيم على الوضع في ألمانيا، والمسعى الأمريكي ماضي بسياسة بعيدة عن التوافق مع السوفيت ومستخدما الورقة الاقتصادية لإحراجهم في ألمانيا، وبما كان يعمق فجوة الخلاف بين الطرفين. فمع تسلل العملة الجديدة المارك الغربي جاء الرد السوفيتي على تلك الإجراءات في 23 حزيران بإصدار عملة المارك

* وفق خطة اصلاح العملة قدمت منحة أولية بقيمة 60 مارك جديد على دفعتين، تلاها استبدال العملة الالمانية وتم تحديد قيمة كل 1 مارك جديد بما يعادل 10 من مارك الرايخ، لكن عند الصرف حدد سعر 0.65 من المارك الجديد لكل 10 من مارك الرايخ، واستبدل كل 1 مارك جديد لكل 600 من مارك الرايخ بالنسبة للافراد. جاءت ثمار تغيير العملة بسحب 380 مليار مارك الرايخ التي أصبحت بدون قيمة (طبعها النظام النازي بدون رصيد لتمويل حروبه خلال الحرب العالمية الثانية)، أي بتخفيض في كمية العملة المتوفرة لدى العامة بنسبة 93% مما ساعد على تقليص حجم الثروة للفرد والشركات الألمانية ومقابل التخفيضات الضريبية حيث منحت إعفاءات ضريبية لإنشاء رأسمال من حزيران 1948– نيسان 1949 لأجل زيادة الإنفاق والاستثمار في البلاد، وهذا اجبر التجار على إخراج بضائعهم المخبأة لتختفي من السوق السوداء، مع حدوث طفرة في إنتاجية العمل في ألمانيا عام 1948. (دافيدسون، 1960، ص32)؛ (النائب،2003، ص176)

الشـــرقي في منطقة احتلالهم وفرضـــوه على مدينة برلين أيضـــا، ولمنع تداولها رفض الحلفاء الغربيون تطبيق هذه الاجراءات في قطاعهم الغربي من المدينة، ومضـوا في سـياسـتهم بدعوة الولايات الغربية الإحدى عشـــر إلى اعداد وثيقة فرانكفورت لتكون نواة حكومة ألمانية اتحادية دستورية، مع انه لم يخول لهم مناقشة قضايا ذات طابع سيادية منها(التجارة الخارجية، وسلطة اقليم الرور الدولية، وقضـــايا التعويضـــات، ومسـتوى التصـــنيع، ونزع السـلاح، وإلغاء النظام العسكري). (دافيدسون، 1960، ص30– 32) وجاء الرد السوفيتي بفرض حصار برلين في تموز 1948، فاضـــطر الغرب إلى اقامة الجســـر الجوي لتمويل برلين بالمؤن، وبذلك فشـــلت خطط الســـوفيت في تضـــييق الخناق على الغرب في برلين لإجبارهم الانســـحاب منها. (Abelshauser, 2011, P.367)

وبالنتيجة وصـــل المعســـكران إلى مفترق الطرق، وهيأت التحديات بينهما إلى إقامة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وجعل حصار برلين من الألمان ميالين إلى المعسكر الغربي الرأسمالي بشكل مطلق، وبالمقابل فرض على الغرب نهج سياسة أكثر تسامح مع ألمانيا الغربية تحديا للسوفيت.

اما الداخل الألماني فواجهة اصـلاح العملة بالصـدمة لانه رافقه إلغاء ضـوابط الاسـعار، والمسـاهمة في تخفيف مشـكلة التضـخم الكبيرة عبر تحرير السـوق، والتحديد بالاسـعار، ووفق آلية التحرير التدريجي لها، أهمها اسـعار السـلع الاسـتهلاكية واسـعار الطاقة والمواد الغذائية، لكي يتحقق خفض بالاسـعار، والامتناع عن المقايضـة في عمليات الشـراء والتبادل التجاري (التي اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية وسببت بانتشار السوق السوداء الذي اضر بالسوق الألماني)، وادت هذه الاجراءات الى انتعاش الســـوق التجاري الألماني بالعمل. (La Feber,1972, P.70) لكن لم يأتي بثماره على المواطن الألماني لان صاحبه تخفيض في قيمة المدخرات، وارتفاع تكاليف المعيشية نسبة 14% خلال الأشـهر الاربع الاولى من الإصـلاح دون رفع الأجور، مع ارتفاع الأسـعار إلى 200%، واستمر خفض الاجور بنسبة 83 % منذ اعلان الإصلاح إلى ان وصلت إلى نسبة 45 % اواخر العام، وارتفاع البطالة. كل ذلك زاد من التوترات الاجتماعية، والصـــراع الطبقي، ولم يســـعى المجلس الاقتصـــادي إلى ايجاد حلول فعلية لحل هذا الخناق. إلى ان تعالت

الاحتجاجات الجماهيرية، ورفع شعار(تسقط الأسعار) في غالبية المدن الألمانية، واستخدم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الوضع المتوتر كورقة ضغط في مجلس البرلمان لسحب الثقة عن ايرهارد الذي لا يتمتع بشعبية في ذلك الوقت، ومن هنا بداء الاخير في الحديث عن اقتصاد السوق الاجتماعي كخطة لسياسته الاقتصادية. مع استمرار دائرة الاحتجاج التي تعالت في اقامة المحتجين سلسلة بشرية قرب مقر الجيش الأمريكي في مدينة شتوتغارت في ولاية بادن الألمانية في 26 تشرين الاول 1948، والتي أثارت مخاوف السلطة الأمريكية ان يكون هناك تحريض من الشيوعيين، لذلك تصدت لها باستخدام الغاز المسيل للدموع والدبابات الأمريكية. (Holmes, 2014, PP. 10–11.; Roesler, 2007)، وفرضت أيضا قيود تحد من نشاط النقابات العمالية. وأخذت الأمور منحى اخر عندما دعا اتحاد نقابات العمالية إلى اقامة الاضراب العام عن العمل لمدة يوم واحد، بعد استحصال الموافقة من السلطة العسكرية الأمريكية شرط ان لا يتحول إلى مسيرات وتجمعات مما قد يسبب أزمة سياسية، وفعلا اقيم الاضراب في يوم الجمعة في 12 تشرين الثاني وبمشاركة اكثر من9 مليون عامل من أصل 12 مليون عامل في الاضراب، اي ما نسبته 79% من العمال للمطالبة ايرهارد بتحديد الاسعار التي ارتفعت إلى نسبة 50%، ورفع الاجور والرواتب إلى نسبة 15%، وجاءت هذه المطالب بعد ان ارتفعت الارباح والعوائد من التصدير لارتفاع الإنتاج الصناعي المصدر بعد شهرين من إصلاح العملة حتى وصل نسبة 25%، ووصل الانتاج إلى 48% في اواخر عام 1948عن مستواه ما كان عليه عام 1936 مع ان اسعار التصدير بقيت ثابتة. إلى جانب المطالبة بوضع قوانين تمنح حق المشاركة بالقرار، مع اقامة ديمقراطية اقتصادية ذات اسس اجتماعية في قطاع الصناعات الكبيرة. (Hentschel, 1998, P.87)

أكانت تلك المطالب تتوافق مع سياسة الاحتلال الامريكية؟

ان المبدأ الأساسي لسلطة الاحتلال الأمريكية اتباع اقتصاد السوق الحر في ألمانيا الغربية بما يتناسب مع النهج الاقتصادي الأمريكي القائم عليه، حتى ان شمولها بمشروع مارشال كان هدفه تسويق انتاج الخام الألماني إلى صالح الصناعة الأمريكية، والشركات الألمانية الناشئة الى الاستثمار الأمريكي، وتحت مبرر ان المانيا مفلسة

وعليها التزامات دولية عليها ان تسددها. كما كان يشدد على المسؤولين الاقتصاديين الألمان وفي مقدمتهم ايرهارد في أتباع نظام السوق الحر في السياسة الاقتصادية الالمانية. مع قناعة هؤلاء المسؤولين من ان هذا النظام لا يتحقق الا في دولة قوية، لكن استمرار الضغوط الداخلية ارتئ ايرهارد إتباع اقتصاد السوق الاجتماعي في اواخر عام 1948 لامتصاص الغضب الداخلي ولتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي الألماني، ما دام ذلك لا يتعارض مع سياسة ومصالح الاحتلال الأمريكي وحلفائها.(Wandel, 1980, P.63)

واما مبرر ايرهارد من تطبيق برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا الغربية في تلك المرحلة، ان ذلك عائد في جزئه كمحاولة لإيجاد حلول لإنقاذ المجتمع الألماني المنهك والمدمر، لانه اذا فرض نظام السوق مع سياسة الكارتلات وسيطرة الشركات على سوق العمل الالماني يعني ستنحصر الفائدة في رجال الاعمال واصحاب المشاريع، ويتضارب أيضا مع مفهوم دولة الرفاهية والعدالة الاجتماعية حسب فلسفة المجتمع الألماني للدولة، ويخلق مزيدا من معاناة المواطن الألماني مما يؤدي إلى الفقر والمجاعة في تلك السنوات الصعبة، وسوف يفسح المجال إلى تسلل النظام الشيوعي تحت مسميات المساواة والعدالة لطبقة العمالية، مثلما تسللت الانظمة الشمولية الدكتاتورية اثر الازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت بعد الحرب العالمية الاولى، لذلك بحث المسؤولين الاقتصاديين الألمان على حلول لايجاد توازن بين سطوة الرأسمالية ونظام السوق، وبين ما كان يضمن العدالة الاجتماعية للعامل الألماني في سوق العمل، وفي ذلك الوقت ضمان استمرارية النهج الرأسمالي الأمريكي. واتضح الأمر من إقناع ايرهارد سلطة الاحتلال الأمريكي بقبول مبدئي لفكرة البرنامج كمخرج للازمة الاقتصادية في الداخل بهدف منع تغلغل الشيوعية إلى المجتمع الألماني، وبما يتوافق مع نظام السوق الحر هذا يتوافق مع خطة الإدارة الأمريكية وإستراتيجيتها السياسية والاقتصادية في ألمانيا. (Abelshauser, 2011, P.367)

وبالنتيجة اوجدت احتجاجات خريف 1948 فسحة لانعاش الاقتصاد الالماني من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي.

*** إجراءات حكومة ادیناور لتطبیق برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي والموقف الأمریكي منه عام 1949:**

منذ سنوات الاحتلال الاولى انتقت السلطة الأمريكية عناصر القرار الألماني من أصحاب التوجه الرأسمالي، والمعارضين للنظام النازي، ممن امنوا بأيديولوجية اقتصاد السوق الراسمالي، بهدف استقطاب ألمانيا إلى جبهة المعسكر الامريكي، وفي مقدمتهم المستشار كونراد اديناور Konrad Adenauer (1949–1963)، ووزير اقتصاده ايرهارد، من حزب الديمقراطي المسيحي الميالين إلى الغرب الراسمالي، بينما لم يشغل اعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي ممن امنوا بفكرة اقامة دولة ألمانية محايدة، مناصب القرار السياسي والاقتصادي في حكومة اديناور الائتلافية. ومع ان برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي لم يدرج ضمن القانون الاساسي (دستور المانيا الاتحادية الغربية) الذي اقر في 23 ايار 1949، الا ان حكومة اديناور أدرجته ضمن برنامجها الاقتصادي في 20 ايلول. (Hentschel, 1998, P. 93)

وارادت حكومة اديناور من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي وضع برنامج اقتصادي يخلق بيئة قانونية مناسبة للاقتصاد الراسمالي، ولكن بشكل منصف، من خلال تنظيم العلاقات القانونية بين أصحاب العمل والموظفين، وتضمن مستوى جيد من المنافسة، باتخاذ تدابير تلتزم بقانون السوق في منع سيطرة الشركات الاحتكارية على السوق. وبذلك توفير رعاية للمنافسة والحد من تخريب مزايا السوق، وتقويض الحكومة من تحول القوة الاقتصادية الى قوة سياسية. وتم وضع مسؤولية الحفاظ على الاستقرار النقدي وانخفاض التضخم الاقتصادي على البنك المركزي الالماني وان يكون مستقلا (بعيدا عن الضغط السياسي)[*]. مع مسؤولية السياسة المالية الموازنة بالإيرادات الضريبية مقابل الانفاق الحكومي، ومتابعة أرباب العمل والنقابات العمالية. (Kempf, 2001, P.86)إما **خطة البرنامج** فكانت تتركز على رفع بعض ضوابط الاسعار، واعفاءات ضريبية على المشاريع الصغيرة والشركات، ورفع الضمان الاجتماعي والتقاعد لتوفير

[*] على الرغم من فكرة إقامة البنك المركزي مستقل عن الحكومة في المانيا الغربية منذ عام 1948، وإقرار ذلك ضمن القانون الأساسي الالماني في ايار 1949، الا انه ظل البنك تحت سلطة الحلفاء حتى عام 1951، ولم يمتلك السلطة المستقلة فعليا حتى عام 1957

دخل اجتماعي أساسي. ووفق الخطة يتم تسريح الشركات والمصانع عامليها مما يؤدي إلى زيادة العاطلين عن العمال، وتقوم الدولة بالتشجيع المشروعات بتقديم قروض الصغيرة او المتوسطة بفائدة قليلة مما يتيح دخول الافراد في سوق المنافسة. مع اقامة حملات اعلامية تعريفية إلى الجمهور المستفيدين حول طرق انشاء المشاريع وشروط دعمها وحجم القروض ومعاملاتها الضريبية، وبالتالي تقوم الدولة باقامة مشاريع استثمارية لتوظيف العاطلين، وايضا خفض الفائدة لتشجيع الاقتراض من المستثمرين الجدد، والقضاء ايضا على الاحتكارات في الاختراعات الجديدة وانتشار الاستثمار منها، والقضاء على الاحتكار بقصد تخفيض اسعار السلع الاستهلاكية. ان الخطة المشتقة من النظرية الاقتصادية الكينزية التي اراد ايرهارد تطبيقها، كان هدفها توزيع الدخول بالتساوي، اي خفض التفاوت الطبقي بفرض ضرائب تصاعدية تتقاطع مع ثروة ودخل الأغنياء ونقل جزء منها الى الفقراء بتقديم خدمات مأكل وصحة وتعليم بأثمان رمزية. (Hentschel, 1998, P. 93)

ووجد البرنامج فسحة من التقدم بعد ان سادت مخاوف بين المستثمرين الأمريكيين من استثمار اموالهم في أوربا ايام حصار برلين من قبل السوفيت، فخلف تلكؤ في الاقتصاد الأوربي الغربي، ومن ثم تراجع في معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي، لذا بحث الامريكان على مخرج لذلك، الامر الذي دفعهم الى تشجيع حلفائهم إلى تخفيف القيود المفروضة على الإنتاج الصناعي في ألمانيا الغربية، وكانت معظم الصادرات من المواد الخام كالفحم الكوك والثروة المعدنية. شجع ذلك حكومة ادیناور اقناع الغرب بنهج سياسة القوة –Politics of Strength وفق النظرية المغناطيسية القائمة على (أهمية دولة المانية متكاملة ومزدهرة وديمقراطية مندمجة مع الغرب ستكون بمثابة المغناطيس لجذب في نهاية المطاف ألمانيا الشرقية). (راسي، 1977، ص309– 310.)

لذا طلب ادیناور إنهاء سياسة التفكيك للمصانع الألمانية لأنها تتقاطع مع تشجيع النمو الصناعي، وعدم شعبية هذه السياسة. إلى جانب، تعهد حكومته تحمل جميع الالتزامات المفروضة على الامة الألمانية وأخطاء النازية امام المجتمع الدولي لكي تستطيع دخول السوق الاقتصادي العالمي كدولة مقبولة في المجتمع الدولي في تشرين الثاني 1949، مع براعة هذه الحكومة في

طمأنة الحلفاء الغربيين من رغبة ألمانيا الغربية ان تكون حليفة لهم، مع ان هذه السياسة أثارت الداخل الألماني أنها قد تكون على حساب المصالح الألمانية. (Hughes, 2014, P.165.)

ومن جانبه حاول وزير الاقتصاد ايرهارد إقناع الحلفاء الغربيون قبول برنامجه في اجتماع لندن اواخر 1949 عبر طرح رؤيته الخاصة بأهمية التامين الاجتماعي في النظام الاقتصادي الألماني الغربي، (ومن خلال تطبيق الضرائب بشكل تصاعدي، والتعليم المجاني، والصحة المجانية مع تقديم إعانات حكومية للبطالة والتقاعد)، المشار إليه، لانتشال المجتمع من الفقر، وذلك يتطلب إزالة الديون بالكامل على بلده تمهيدا لإنجاح برنامجه. واجهة طرحه معارضة من الامريكان وحلفائهم أصحاب القرار وتحت مبرر ان ألمانيا مفلسة. لأن الألمان متمسكين بتسديد الالتزامات المالية التي بعهدتهم من إنتاجهم الصناعي، مع ذلك حرص ايرهارد بتطبيق البرنامج من شباط 1950. ويبدو ان التحركات العمالية في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاذبات النظام الشيوعي للطبقة العاملة، ومقارنته بالرأسمالي، وأيهما افضل. (مرزوق، (6-كانون الاول- 2005)، ص6) خلق ضغطا على الطبقة الحاكمة الرأسمالية في خلق بيئة شبه اشتراكية تضمن حقوق الطبقة العاملة والطبقة الوسطى في كنف الرأسمالية لصرف اهتمامهم عن الشيوعية، ووراء تمسك ايرهارد ببرنامج اقتصاد السوق الاجتماعي.

***اثر التوترات الدولية في برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي:**

ساهمت أجواء الحرب الكورية (1950-1953) المتوترة، والتخوف من أي تهديد سوفيتي لألمانيا الغربية اثناء التصعيد في الحرب في تغيير السياسة الامريكية وحلفائها حيال المانيا، وجنت الحكومة الالمانية ثمار جهودها، حين لاقت (سياسة القوة) لادیناور القبول في الادارة الأمريكية، من خلال منح الحلفاء القرار الألماني نوع من الاستقلالية، على ان تكون غير محايدة منذ ايلول1950. وفي عام 1951 برزت تحولات فأرغمت الحرب الشركات الصناعية الأمريكية إنتاجها إلى التسليح، مما منح الشركات الألمانية إلى طرح منتجاتها في الأسواق، وتمت إعادة تجميع الشركات الألمانية بشكل متزايد، وإيقاف عمليات تفكيك المصانع، مع رفع القيود على مستويات الصناعة الالمانية، باستثناء صناعة الأسلحة، ورفع سيطرة المفوضية العليا للحلفاء على الامور الخارجية والمالية في ألمانيا الغربية بشكل فعلي، منها منح حق سك العملة الألمانية بشكل مستقل بالكامل، ودعم انضمامها إلى

المجتمع الأوربي عبر إشراكها في المجموعة الاوربية للفحم والصلب في 25 تموز1952 بهدف خلق دولة ألمانية صناعية، مستقرة، قوية، شريكة للغرب. وبالنتيجة انعكس على النهوض بالاقتصاد الألماني وببرنامج اقتصاد السوق الاجتماعي التمس المواطن الألماني نتائجه. (Gareau,(Jun.,1961), P.520)

ففي الداخل الألماني، أسهمت مواقف الحركة العمالية في تلك المرحلة بشكل أو باخر لانضاج البرنامج لانه لاقى معارضة من النقابات العمالية أول الأمر، خلق نوع من الضغط على الحكومة لاستمرار دفع الاجور في حالة المرض، والخطط الاجتماعية، وحقوق المشاركة للعمال، ووضع حد لأدنى الأجور، مع حرص ايرهارد على التنسيق والتعاون مع النقابات العمالية بما يحسن واقع العمل، هيئ المجال إلى تحفيز الإنتاج الصناعي، ونعكس ذلك على الاقتصاد الألماني بشكل عام ايجابيا، وكفل استمرارية البرنامج. (Tipton, 2003, P.155.)

وأثرت تلك التغييرات على نمط الحياة في ألمانيا الغربية، فبعد الاحتلال هيمنت الزراعة الريفية عليها، وان نسبة 21% من القوة العاملة تعمل في الزراعة حسب خطط المحتل، لكن حدث تغير في هيكل المجتمع الألماني بعد عام 1949 فتراجعت نسبة الزراعة بشكل كبير، واحدث نمو بالاقتصاد الألماني بسبب التركيز على القطاعات العالية الإنتاج كقطاعات الصناعية وتقليل القطاعات المنخفضة الإنتاج كالزراعة وسبب ذلك تقليص عدد الوظائف في القطاع الزراعي مع ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن، وخلق نمو سكاني عالي ساعد على توفر اليد العاملة فجعل الأجور منخفضة، وأيضا، ساعد على ازدهار الاستثمار المدفوع بإرباح عالية.(Lindlar, 1997, P.95) وجرى تعديل على البرنامج بوضع دستور الأعمال في 11 تشرين الأول 1952 وفق شراكة تنظم القرار بين اصحاب الشركات وبين ممثلي الموظفين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولاقي دستور الاعمال معارضة من النقابات العمالية، لكنه ساعد على انتشار نظام الشركات المساهمة، وأسست شبكات من مؤسسات في إدارة الاعمال والسياسة والعلوم، وبمساهمة الراسمال الأمريكي في غالبيتها.(Hentschel, 1998, P. 93.)

ومن ذلك أسست شركات مساهمة تعرف بالالمانية Aktien Gesellschaft (AG) للإنتاج واعادة البناء وبدعم من المصارف والبنوك، منها شركات السيارات، والادوية، والصناعات الكيمياوية، والحديد والصلب، وشركات انتاج الكهرباء؛ الى جانب الشركات المساهمة – الصغيرة (مؤلفة من خمس افراد) والتي تحولت الى شركات متوسطة منها ما تجهز المصانع الكبيرة، او كشركات الخدمات والتسويق، واكثر العاملين بهذه الشركات هو لضمان العمالة. ووسط هذا النشاط الاقتصادي انتقلت شركات صناعية وهندسية ومعلوماتية كبرى وفي مجال الطاقة كانت تعمل سابقا في القطاع الشرقي، لتؤسس شركاتها في مدن لم تكن صناعية في القطاع الغربي مثل مدينة انغولشتات في ولاية بافاريا قبل عام 1945، ومن ابرز الشركات المهاجرة من مدينة كمينتس (في ولاية سكسونيا)، شركة اودي– Audi AG، وشركة Auto Union Schubert and Salcer لانتاج محركات فوكس فاغن، وشركة –Wanderer Werke AG، وشركات أخرى كان مقرها في برلين وانتقلت إلى ميونخ مثل شركة سيمنز Siemens وغيرها.(Dilger & Frevert, 2003, P.381)

وخلقت حركة السوق زيادة الطلب للايدي العاملة لرفع الانتاج وخفض نسبة البطالة بشكل كبيرة في الجانب الغربي الالماني، وكان ذلك عامل جذب الى استقطاب الالمان في الجانب الشرقي الواقع تحت السيطرة السوفيتية، الهاربين من التدهور الاقتصادي بسبب سياسة الضغط السوفيتي على الحريات التي ادت إلى أزمات اقتصادية فيها. لذلك تدفق 9 ملايين لاجئ من ذوي الكفاءات والمهارات والحرفيين الهاربين من المانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية بفضل البرنامج الذي خلق عامل جذب للعمل للشركات والعمال، واستمر التدفق إلى ازمة جدار برلين عام 1961.(Dilger & Frevert, 2003, PP.381– 382)

والملاحظ ان اغلب هذه الشركات الكبرى التي كانت تستخدم العمال السخرة من المعتقلين من دول أوربا الشرقية لدى الاحتلال النازي الألماني قبل الحرب العالمية الثانية، تتغذى هذه الشركات في مرحلة ما بعد الحرب على العمالة الأجنبية التي تعاني في دولها من صعوبات ومشاكل اقتصادية في الوقت الذي تعاني ألمانيا من نقص في القوة البشرية بعد الحرب، مع

الاستفادة من الاجور المنخفضة التي تدفع للعامل الأجنبي قياسا للعامل الألماني الذي كان يطالب بامتيازات للعمل، ما مكن الشركات من تحقيق الازدهار الاقتصادي بفضل حسن إدارة برنامج السوق الاجتماعي والعمالة.(Nuscheler, 2004, P. 115)

كما ان المساهمة الأمريكية في الشركات الالمانية الكبرى ساهم بشكل كبير لتدعيم الصناعة الالمانية في تلك المرحلة من خلال استبدال استيراد السلع المصنعة بالمحلية خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي فقد قللت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا نسبة صادراتهم إلى ألمانيا الغربية 41%، وحذت بلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد حذو حلفائهم الغربيين، وخفضوا صادراتهم إليها الى نسبة 66% ، وعكس ذلك في قدرة المانيا الغربية على الاعتماد الذاتي في نمو اقتصادها، ومكنها من سداد ديونها. (Toussaint, (24, Oct. 2006))

ومنحت عوائد الاستثمار العالية زيادة في عدد الشركات، مع منح إعفاءات ضريبية للصناعة قدرت 28 مليار مارك بين عامي(1949– 1957)، حقق مردود عالي في الارباح التي عززها اصلاح العملة الألمانية. وعلى الرغم من نشوب الاضرابات العمالية في بعض مناطق أوربا بسبب الكساد الاقتصادي لكن ما اخرج ألمانيا من ذلك قيام المصانع بتدعيم القوى العاملة باللاجئين من (العمالة الأجنبية)[2*]، قلل ذلك من ضغوط النقابات العمالية على الإضرابات، وهذا زاد المعروض من العمالة، وأبقى الاجور منخفضة عن دون المستوى العالمي مما ساعد الشركات على المنافسة والاستثمار، وأدى إلى ارتفاع 58 % من مستوى المعيشة في ألمانيا،

* منذ عام 1955 تم عقد اتفاقيات بين ألمانيا وكل من ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وتونس والمغرب لاستقدام العمالة إلى ألمانيا وان يمنح لهم اقامة مؤقتة ، قدر عدد الاتراك العاملين فيها 25 الف عامل وفق اتفاق عام 1961، وتشير المصادر المختصة بشؤون الاجانب بان على الرغم من عدد العمالة الأجنبية في ألمانيا التي قدرت 14 مليون عامل اجنبي بين عامي (1955–1973) الا انهم لم ينخرطوا بالمجتمع الألماني، ولم يتعلموا اللغة الالمانية، واطلق الألمان عليهم تسمية العمال الزائرون، رجع 11 مليون منهم إلى بلدانهم لعدم تجديد عقودهم. (Nuscheler, Franz, 2004, P.115)

وتوفير وسائل الحياة المعيشية، وقلل أعباء الحياة، وزاد الطلب على السلع المحلية على حساب السلع المستوردة، وبالنتيجة قلل التعرض إلى تقلبات السوق العالمي خلال عقد الخمسينيات في القرن الماضي. لكن لم يعد برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي يناسب الاقتصاد الألماني مع تقلبات السوق عالميا، وازدهار الاقتصاد الالماني بعد الحرب الكورية، ومع طلب الحلفاء زيادة في إنتاج صناعة الصلب، والذي وصل ذروة انتاجه في عام 1952، وصاحب ذلك التغييرات الدولية وخف التوتر من بين المنظومتين وفق سياسة التعايش السلمي، ومع التقارب الألماني الغربي– السوفيتي في عام 1955، اثر ذلك في حركة الاقتصاد الدولي، وحقق نمو عالي بالاقتصاد الألماني حين سجلت المعاشات ارتفاع، وانخفض في البطالة (عبد المؤمن،2013، ص187). وأيضا زاد الضغط على ايرهارد وقام بتغير في تخطيط وزارة الاقتصاد لألمانيا الاتحادية من خلال منحه جمعيات الإعمال المركزية(*) والنقابات العمالية احتكار(كارتل) مشتريات المواد الخام، وتركيز الشركات على الصناعات الثقيلة لا على صناعة السلع الاستهلاكية، مما منحهم نفوذ اقتصادي، وزاد نفوذهم مع عودة مقاطعة السار، الرائدة في انتاج الصلب، إلى ألمانيا نهاية عام 1956، كما ان تحديد الاسعار ادى ايضا إلى عودة هذه الكارتلات والشركات الكبرى، إلى جانب ذلك ظهور أزمة عدم التكافؤ التصاعدي لاجور العمال في سوق العمل خلال نسب التضخم العالية، وعدم الاستقرار النقدي على الرغم من صدور قانون البنك المركزي الألماني وعمله بشكل مستقل في 26 تموز 1957 الذي اوجد استقرار في مستوى الاسعار، لكن اضطراره شراء العملات الأجنبية لدعم سعر الصرف الثابت قد زاد في مقدار الأموال واحدث ذلك تضخم بعد دمج بنوك الولايات والبنوك المركزية ومن ضمنها البنك المركزي في برلين في البنك المركزي الألماني، فضلا عن ارتفاع الاسعار الاستهلاكية امام ركود في المعاشات التقاعدية التي تؤمن من الدخل القومي. وصاحب ذلك تقلبات السوق العالمي بزيادة التجارة العالمية بعد انتعاش دول أوربا اقتصاديا ودخولها سوق المنافسة اوصل الامور إلى فائض تجاري سبب خفض من

** تأسست جمعيات الإعمال المركزية في عام 1949 وتتضمن مجموعة الرابطة الاتحادية للصناعة الألمانية، والغرفة الصناعة والتجارة الألمانية، والرابطة الحرف اليدوية المركزية الألمانية، وتهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والضريبية والاجتماعية، ولها ممثليها في برلمان والحكومة الاتحادية الألمانية والاتحاد الأوربي.

قيمة الدولار الامريكي مقابل العملات الاخرى، ومع انه سمح للاقتصاد الأمريكي التنافس وخفض التكاليف لكن اثرها على الاقتصاد الألماني كانت في خفض التكاليف والاجور على السواء اثر كل ذلك على الوضع الاقتصادي الداخلي، وجاءت التحولات الاقتصادية في ألمانيا الغربية بناءٍ على انضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة وفق معاهدة روما في 25 اذار 1957 القائم على النظام التجاري والاقتصادي في السوق الحر على غرار ما متبع في الولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك حد من برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي من عام 1957، مع استمرار سياسة الكارتلات على الرغم من إنشاء مكتب الكارتل الاتحادي للحد من احتكار الشركات، وصدوره قانون مناهضة قيود المنافسة المطبق عام 1958. (Abelshauser, 2011, P.367) وصل تطور الأمور إلى مرحلة خصخصة الشركات الكبرى التي كانت مملوكة للدولة عام 1959 منها الشركة المساهمة بريساغ للتعدين والصلب Preussag AG وشركة فوكس فاغن، وعجلت المجادلات والصراعات بين القطبين الرأسمالي والشيوعي، وأزمة الحرب الكورية في تسريع نشاط سوق الشركات، وبالاخص في الاسعار.(Kempf, 2001, P.86.) يضاف إلى ذلك، ان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حققت مستويات متشابهة من النمو وتحسن الدخل في بلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت تلك الدول انخفاض في معدلات البطالة، واستقرار نسبي بالاسعار، وارتفاع دخل العمال، وان ألمانيا كغيرها من الدول التي عانت من الدمار بسبب الحرب مثل اليابان وايطاليا وفرنسا شهدت نموا اقتصاديا سريعا ووصل ارتفاع النمو سنويا ما بين 7%- 9% قياسا عن الدول التي لم تدمر بالحرب فسجلت نمو سنوي بين 3%- 4%. ولم يستمر الامر طويلا فسبب تنظيم الضرائب المرتفعة والتكاليف المتزايدة تباطأ النمو الاقتصادي في ألمانيا خلال عقد الستينيات من القرن الماضي.(Kempf , 2001, P. 87.)

ولم تكن الاوضاع الدولية التي دفعت القوى الغربية تخفيف القيود الاقتصادية على ألمانيا وراء نجاح البرنامج فحسب بل حرص الألمان على النهوض وإعادة بناء بلادهم من خلال: سياسة العفو والتسامح ضد النازية، وجعلت الدولة المواطن اساس بناء المجتمع، وإقامة نظام ديمقراطي سليم سمح بالتعددية السياسية والاقتصادية، ومساهمة النقابات العمالية في عدم المبالغة في زيادة الأجور، والتزام

الألمان بالعمل وفق نظام صارم. وعد البعض ان هناك محفزات للاقتصاد ألالماني منها استخدام مخزون الرأسمال الألماني الموجود مسبقا، وتدفقات العمالة الماهرة وراء توسع الإنتاج الصناعي الألماني خدمته اجواء التوتر الدولي المستمر بين الكتلتين، لذلك عدوا الامر ليس بالمعجزة الاقتصادية بقدر طفرة في نمو الاقتصاد الألماني غير مسبوق في أوربا.(Tipton, ,2003,P.148.)

لذا لا يحسب النهوض الاقتصادي بمثابة معجزة اقتصادية اخرجت ألمانيا من واقعها المدمر ذات اقتصاد هزيل بعد عام 1945 فحسب، وإنما في أعادتها كقوة اقتصادية عالمية، وان كانت تحت الغطاء الأمريكي، وان الميزة في برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي ضمان العدالة الاجتماعي للعامل الألماني، وخلق توازن بين هذه العدالة والتطور الاقتصادي. ومن الواضح ان الارادة الالمانية بالإصلاح أكثر ما أعطاه مقومات النجاح لأنه بطبيعة الحال المحتل هدفه الاستفادة بقدر الإمكان من موارد البلاد. وما الدعم الامريكي في رفع الانتاج وتغيير العملة في المانيا الا بهدف تحريك السوق الرأسمالي الذي يهيمن الامريكان عليه ولم يكن من ضمن خططه أصلاح اقتصادي لتحسين واقع الفرد الألماني جوهر القضية.

*** اثر اقتصاد السوق الاجتماعي في سداد الديون الألمانية :**

كان واضحاً الدعم الغربي في مساعدة المانيا لانها تبنت النظام الرأسمالي، وداعمة لسياسة الغرب بشكل مطلق، وبحكم مركزها الاستراتيجي على المحك مع الاتحاد السوفيتي وجزئها الشرقي تحت سيطرته، وتتقاسم الغرب العداء له. مع ذلك لم يخلو المضي بسير العملية التجارية لألمانيا الغربية من دون ان تقدم تنازلات للغرب وتقبل بالقيود المشروطة، ومنها ان تدفع الديون الخارجية المستحقة على الرايخ الألماني كشرط لمنح الهوية الدستورية الألمانية دوليا إليها، وامام استجابتها خفضت الولايات المتحدة الأمريكية من الديون المفروضة عليها ومنها التنازل على القروض ما بعد الحرب، وطالبت أيضا من حلفائها الغربيين تخفيف الديون الألمانية ما قبل الحرب العالمية الثانية، وجاءت هذه الخطوات بهدف ايجاد دولة مستقرة ((Toussaint, (Oct. 24,2006), بسبب انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بأعباء

الحرب الكورية (1950–1953)، واحتمال تعرض أوربا إلى هجوم سـوفيتي نووي، واحتمال ان تكون ألمانيا ساحة المواجهة بين القوتين، وما خلفته الحرب من ازمة دولية وإرباك في الاقتصاد العالمي فزادت الحاجة إلى الدعم الألماني للدول الغربية اقتصـــاديا، لذلك شـــجع الغرب على نهوض الصـناعة الالمانية، من خلال السـماح بتوسـيع صـادرات الالمانية لانعاش الاقتصـاد العالمي، ومنع الكسـاد، ومنها الدعم الأمريكي لصـرف المارك ألماني إمام الدولار بسـعر ثابت لتعزيز الصـادرات ألمانية بشكل مباشر، وبمنح الحكومة الألمانية استثمار في قطاعات التعدين والصلب والطاقة مما حقق زيادة بنسبة 84.4 % في التجارة الخارجية الألمانية، وبهدف تمكين الالمان من ذلك منح الدائنون الى الشـــركات الالمانية المثقلة بالديون امتيازات لكي تتجاوز الشركات الديون من خلال تحقيق مستوى عالي من النمو، مع تحسين مستوى معيشة السكان، ويتم التسديد بالمارك الالماني، وفق اقتناء السلع الصناعية المستوردة، مع بيع السلع المصنعة الالمانية في الخارج لتحقيق التوازن التجاري، وتسوق لسداد الديون مع مراعاة اعادة اعمار المانيا انعكس على برنامج اقتصـــاد الســـوق الاجتماعي في إنجاحه.(Tipton, 2003, P.159) ثم جاءت فجوة الدولار التي اصـــابت اقتصـــاديات الدول الأوربية الاخرى إلى زيادة الطلب على المنتج ألماني، ذات الجودة الذي أعطته ميزة ســـعرية على منتجات الدول الاخرى عالميا، كل ذلك التقدم والنمو الاقتصـــادي مكن الحكومـة الألمـانيـة التفـاوض على الـديون. (Dilger & Frevert, 2003, PP.381– 382)

ووفق اتفاقية سداد الديون في لندن في 27 شباط 1953خفضت اجمالي مبالغ الديون المفروضة على ألمانيا كاموال مستحقة للبنوك الحكومية الامريكية والبريطانية والفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية، وكقروض قدمتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وصلت نسبة التخفيض الى 50 %، فكان عليها ان تدفع 15 مليار مارك (وفق قيمة كل 1 دولار يعادل 4.2 مارك الماني) خلال 30 عام، وان يكون سداد الديون بنسبة 3 % من عائدات التصدير الألماني،

مع تخفيض اسعار الفائدة بين (0%-5%)[*]. ومنحت الاتفاقية مجال للاستثمار العام، مع خفض في تكاليف الاقتراض، واستقرار التضخم. ومع ذلك لم تغفل الادارة الأمريكية عن تسويق عوائد الإنتاج الصناعي الألماني في صالحها، ليس من خلال تسديد الديون، والتعويضات فحسب بل امتدت إلى مطالبة ألمانيا الغربية في عام 1953 بتسديد حوالي 1.1 مليار دولار عن مساعدة مارشال، ودفع تكاليف احتلال تقدر بأكثر من 2.4 مليار دولار أمريكي سنويا، صاحب ذلك ايقاف تقديم المساعدات الأمريكية اليها.(Guinnane, 2004, PP.17- 20).

ونتيجة هذا التخفيض في الديون، ونتيجة الدعم من الغرب الذي ساعد في زيادة الطلب على المنتج الالماني عالميا بعد ان كان يعاني من عدم القبول بسبب العداء الألماني، مع السماح الى المانيا الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سبب ذلك حدوث طفرة في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فعلى الرغم من خسارة سوق أوربا الشرقية، زادت التجارة الخارجية الالمانية الغربية 16% سنويا عن القيمة الحقيقية، وبذلك تقلص العجز التجاري، واخذت ألمانيا تحقق فائض تجاري بعدما غدت الصادرات الألمانية بشكل اساسي من السلع المصنعة وكانت أوربا المورد الرئيسي والزبون الرئيسي لألمانيا، منح اقتصاد السوق الاجتماعي النجاح لانه بالنتيجة ساعدت هذه الخطوات على ارتفاع في الانفاق الاجتماعي للفرد في مجال الصحة والتعليم والاسكان وفي احداث تنمية اقتصادية، حتى حولت ألمانيا من دولة مدينة الى دائنة، على الرغم من الاستمرار في دفع التعويضات بفائدة.(Guinnane, 2004, PP.17- 20.) وتغيرت المعادلة بشكل كبير، فقد امتدت سياسة الثقة للولايات المتحدة الأمريكية حيال المانيا وتحت مسميات المساعدة المشتركة والدفاع المشترك أو الامن المشترك، ليس في السماح بإعادة الصناعة الألمانية فحسب وإنما في تسليح ألمانيا تحت الهيمنة الأمريكية. وبالنتيجة نهج الحلفاء الغربيون

[*] لابد من الاشارة إلى مقدار تخفيض الديون ففي اجتماع الحلفاء في لندن في 1952، حدد في اول المفاوضات بدين وفوائد مستحقة على ألمانيا منذ عام 1934 والذي قدر بحوالي 13.5 مليار مارك إلى ان تم الاتفاق على خفض ديونها ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى 7 مليار مارك الماني، وان تسدد بقسط 340 مليون مارك سنويا، اما عن ديونها ما بعد الحرب فقد قدر اجمالي الدين 29.3 مليار مارك إلى ان خفض إلى حوالي 7 مليار مارك الماني، على ان تسدد بقسط 223 مليون مارك سنويا.(Guinnane, 2004, P.20.)

سياسة اكثر مرونة حيال المانيا الغربية وإعادة تسليحها، وبضمها إلى المنظومة الدفاعية الغربية خلال النصف الاول من عقد الخمسينيات القرن الماضي.(الصمد، 1983، ص106) حتى غدت ألمانيا في صدارة الدول في صناعة الأسلحة وتقنيات التكنولوجيا العالية، واعتماد بعض الشركات الأمريكية الرائدة في ذلك على خبرة الألمان.(Glennon, 1990, PP.215-220)

وبرز كل ذلك عندما تمكن الألمان بسداد حوالي 563 مليون مارك من الديون وبنسبة اقل من 4% من عائدات التصدير عام 1952 التي قدرت 17.5 مليار مارك كأول دفعة عام 1953، وصل السداد إلى 765 مليون مارك عام 1957[*]، مما عكس قدرة الاقتصاد الألماني على النهوض، ونجاح برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي. فسجلت الصادرات الألمانية طفرة 4.5 اضعاف في نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي عن مستواها عام 1950، وارتفاع الناتج القومي ثلاث مرات حتى بلغت نسبته80 %، وارتفاع نسبة الاستثمار إلى120%. (Dilger &Frevert, 2003, PP.381- 382) وساد الرخاء الاقتصادي في ألمانيا الغربية بين عامي (1949- 1960) بشكل متزايد من خلال ارتفاع حصص التصدير بسرعة، وانخفاض معدل التضخم، وزيادة الأجور، مع الطلب المتزايد للآلات الميكانيكية والمواد الكيمياوية، مع زيادة في الانتاج الزراعي، وتراجع نسبة البطالة من 10% إلى 1% خلال ذلك العقد بسبب الطلب المتزايد لليد العاملة الصناعية، ونمو قوة العمل بنسبة 3% سنويا بالنتيجة حقق الناتج المحلي نمواً بمعدل 6% سنويا في تلك الاعوام حتى وصل الناتج القومي الإجمالي الألماني 936.6 مليون مارك.(Deporte, 1979, PP.333-334).

وبالنتيجة سخرت ألمانيا الأزمات الغربية مع السوفيت في صالح تحسين مركزها الاقتصادي. وحقق البرنامج منذ إطلاقه انطلاقة اقتصادية في خلال خمس سنوات انعكس اثرها على المجتمع الألماني من خلال تحول المجتمع الالماني إلى منتج خدمي استهلاكي، تنمو الطبقة الوسطى فيه، مع ارتفاع في مستوى معيشة الطبقة الدنيا من فلاحين ومهنيين، واختفاء الفروق الاجتماعية

[*] لابد من الإشارة ان بريطانيا وفرنسا اول الدول التي استطاعت ألمانيا من سداد ديونها لهما عام 1973، واستمرت ألمانيا بسداد ديونها حتى عام 1983، وتم تسوية ديونها للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988.

بين الريف والمدن. (Hughes, 2014, P.165.) لذا فان كل ما قيل عن البرنامج انه معجزة اقتصادية أو نمو صناعي أو ما نسبة إلى ايرهارد بشأنه، فالمهم المحصلة النهائية منه والتي التمس الفرد الألماني نتائجها، ولم تكون طفرة اقتصادية منحت الدولة رصيد بدون ما يكون للفرد نصيب فيها، وهذا ما تسعى شعوب العالم إليه.

الخلاصة والاســـتنتاجـات:

خضـــعت تجربة برنامج اقتصـــاد الســـوق الاجتماعي في ألمانيا الغربية داخلياً إلى الرغبة في الإصلاح وتحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وخارجياً إلى متطلبات التوترات الدولية.

فعلى الرغم من اتفاق القوى الأربعة المحتلة لألمانيا على تحطيم القوة الألمانية، لكن اكثر ما حرصـــت إدارة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا التركيز على القضـــايا الاقتصـــادية وأرجعها بلد رعوي، مع ذلك جاء التغيير في رؤيتها لتخفف الأعباء الاقتصادية الألمانية ولأهداف إستراتيجية كانت تشاطرها بريطانية في ذاك، وبما فرضتها حالة التنافس العالمي بين الرأسمالية والشيوعية، وهو ما ميزهما عن هدف كل من الســـوفيت والفرنســـيين الراغبين في تحطيم قوة ألمانيا وعدم نهوضـها، انعكس بشكل كبير وايجابي في الحالة الألمانية. مع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية مدى العزيمة والقدرة الاقتصـــادية الألمانية وأعوام ما قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما شـاهد على ذلك، مع وجود الدوافع والرغبة الألمانية في اسـتعادة الثقة والسـمعة الدولية. تغذيها الحاجة الأمريكية الى حليف أوربي ذات ثقل اســـتراتيجي واقتصـــادي كألمانيا داعم إلى سياستها في أعوام الصراع بين المنظومتين الرأسمالية، التي تقودها، والشيوعية اللتان تتصارعان لإثبات كل منهما نجاحها في إدارة النظام العالمي، جعلها تخلق جو من الاسـتقرار الاقتصـادي والسياسي في ألمانيا الغربية.

اما بالنســـبة للألمان فان اعوام الاحتلال الاولى وضـــعتهم في دائرة الاختبار إلى مدى الارادة لديهم في تحســـين اقتصـــادهم وبناء بلدهم، وجاء طرح برنامج اقتصـــاد الســـوق الاجتماعي من

ايرهارد احد مخرجات الهياج الجماهيري على اثر التدهور الاقتصادي الذي صاحب إصلاح العملة، وان نجاح البرنامج مثال خطوة أولى لتعديل مسار البلاد، وفي أساسه المصالحة بين السلطة الحاكمة والقوى العاملة، وبدونها لا يمكن الخروج من الوضع المتأزم في بلد محتل، مع استغلاله التوتر الدولي في صالح بناء اقتصاده. ودليل ذلك استمرار الاقتصاد الألمان بقوته رغم إيقاف العمل بالبرنامج منذ بداية عقد الستينيات القرن الماضي.

وبفضله أيضا حققت الولايات المتحدة الأمريكية تأييد بين الأوربيين كداعمة وحامية للأيديولوجية الرأسمالية وتطبيقاتها في مواجهة العدو المشترك الشيوعي السوفيتي ليس بين الحكومات الأوربية فحسب بل والراي العام الأوربي مما ساهم في تقبل الوجود الأمريكي في أوربا ليس عسكريا وسياسيا فحسب وإنما اقتصاديا وحتى اجتماعيا. فقد خلق البرنامج استقرار اقتصادي جعل الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الدول التي تتمتع بعلاقات متبادلة في كافة النواحي مع ألمانيا الغربية.

ان كل أزمة للتصعيد بين المعسكرين كانت تفرض سياسة احتلال مرنة حيال ألمانيا منذ عام 1947 ومن ضمن ذلك جعل الغرب يتقبل فكرة برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي لخلق مزيد من الاستقرار الداخلي، ومن خلال إعادة الصناعة الألمانية وتسليح ألمانيا وان كانت تحت الهيمنة الأمريكية، كل ذلك بهدف عدم انجراف الألمان ومن بعدهم الأوربيين إلى الشيوعية في عصر تصاعد الحركة العمالية الميالة لأفكار الشيوعية، ويصبح الامر بمثابة الضربة للأمريكيين، وهم كانوا يريدون ان يكون لهم نفوذ وقرار في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أثبتت (سياسة القوة ونظريتها المغناطيسية) التي وصفها ادیناور في عام 1949 مدى نجاحها في خلق ألمانيا الغربية كقوة اقتصادية راسمالية ذات ثقل وعامل جذب لارتماء ألمانيا الشرقية في كنفها ليس ذلك فحسب بل ارتماء اكثر الدول التي كانت دائرة في الفلك الشيوعي السوفيتي في احضان الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واعادة توحيد ألمانيا عام 1990.

قائمة المصادر:

العربية :

- ايوجين، دافيدسون، بعث ألمانيا، ترجمة شفيق اسعد فريد، اصدار جمعية الوعي القومي، 1960.
- دياب، محمد، نهاية العصر السعيد – أزمة النموذج النيوليبرالي للرأسمالية، بيروت، 2011.
- راسي، جورج، الاشتراكية والشركات المتعددة الجنسيات، بغداد، 1977.
- الصمد، رياض، العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، ط2، ج1، بيروت،1983.
- عبد المؤمن، بشرى طايس، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي على النطاق الأوربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2013.
- مرزوق، نبيل، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، في 6– كانون الاول– 2005، مقالة.
- احسان عبد الهادي سلمان، المسالة الألمانية من وحدتها إلى اعادة توحيدها، النائب، السليمانية، 2003.

The English:

- Brown, Louis. H., A Report on Germany, New York, 1947.
- Deporte, A.W., Europe between the Superpowers (The Enduring Balance), New York, ,1979.
- Gareau, Frederick H., "Morgenthau's Plan for Industrial Disarmament in Germany". The Western Political Quarterly, Vol. 14, No. 2, (Jun., 1961).
- Glennon, John P., Foreign Relation of The United states(1955-1957),(East Europe),Vol. XXV, Washington, 1990.
- Grandner, Margarete, Conservative Social Politics in Austria,1880-1889, Austrian History yearbook,1996.
- Guinnane, Timothy W., " Financial Vergangenheitsbewältigung: The 1953 London Debt Agreement ", Economic Growth Center ،Yale University, 2004.

- Holmes, Amy Austin, Social Unrest and American Military Bases in Turkey and Germany Since 1945, Cambridge, 2014.
- Hughes, Gerald, Britain- Germany and the Cold War: The Search for a European Detente(1949–1967), Britain, 2014.
- La Feber, Walter, (America- Russia and the Cold War (1945-1971), Ed.2nd, U.S.A,1972.
- Tipton, Frank B., History of modern Germany since 1815, Berkeley ,2003.
- Toussaint, Eric, (the Marshall Plan and the Debt Agreement on German debt), (Oct, 24, 2006), cadtm.org.

The Germany

- Abelshauser, Werner, Deutsche Wirtschaftsgeschicht, Von 1945 bis Zur Gegenwart, Munchen, 2011.
- Dilger & Frevert, Andreas & Ute, Kursbuch Geschichte – Vom Ende des 18. Jahrhunderts bis zur Gegenwart , Germany, 2003.
- Hentschel, Volker, Ludwing Erhard (Ein Politikerleben.Ullstein), Berlin, 1998.
- Kempf, Udo, Hans- George Merz, Kanzler und Minister 1949–1998, Westdeutscher Verlag, Wiesbaden, 2001.
- Klaus, John. D., the German social market economy –(style) a model for the European union, Germany, 2006.
- Lindlar, Ludger, Das Mibverstandene Wirtschaftswunder, Ed: 1st, Mohr Siebeck, 1997.
- Nuscheler, Franz, Internationale Migration. Flucht und Asyl, Ed:1nd, Budrich, 2004.
- Protokoll der 18. Sitzung des Deutschen Bundestages. (November, 24-25, 1949).
- Roesler, Jörg, (The Stuttgart incidents of October 1948. On the emergence of the social market economy in the Federal Republic of Germany), Yearbook for research on the history of the labor movement, No.1, 2007.
- Wandel, Eckhard, Die Entstehung der Bank deutscher Lander und die deutsche Wahrungsreform 1948, Frankfurt, 1980.